تطور السياسة الزراعية خلال نصف القرن الأخير

المهندس الزراعي سيد مرعي
نائب رئيس الوزراء للزراعة والري

لاجدال فى أن الزراعة صانعة التاريخ ، وأساس الحضارات ، ورمز الاستقرار وأصل التمدن والترقى ... انتقلت بالإنسان من عهد الترحال والتنقل وراء صيد يتخذ منه غذاء وكساء ، إلى تعهد ورعاية ، وارتباط بأرض يبذل فى سبيلها كل جد وجهد . ثم تبدلت الزراعة مع الزمن ، وتطورت لتلائم متطلبات الإنسان واحتياجاته المتجددة على مر الأيام ، لتصبح فنا يرتكز على أحدث النظريات العلمية والقواعد التكنولوجية فى عصرنا الحاضر .

ولقد زادت الحاجة إلى الاهتمام بالزراعة فى جمهوريتنا فى أوائل القرن التاسع عشر عندما شقت الترع وأنشئت الجسور وأقيمت السدود على مجرى النيل ، وظهر كثير من الآفات والأمراض الوافدة إلى البلاد مع ما كان يستورد من النباتات والبذور والحبوب المختلفة ، مما هدد كثيراً من الحاصلات الزراعية بأضرار كبيرة . وتتابع التقدم والتطور ، وقويت الحاجة إلى مزيد من العناية بالإنتاج الزراعى . ولا غرابة فى أن يصبح للزراعة — فى بومنا — أكبر الأثر فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية فهى دعامة اقتصادنا القومى ، إذ أنها مصدر الرزق لأكثر من ٦٠٪ من السكان ، ومصدر الغذاء والكساء لأبناء الوطن ، بجانب أنها منبع الخامات لكثير من الصناعات . وبحكم التطور وتقدم الإنتاج أصبح ما يستثمر من الأراضى الزراعية ، وما عليها من حيوانات وعتاد وآلات يزيد عن ٢٠٠٠ مليون جنيه .

والقطاع الزراعى وحده يدر الآن دخلا قدره ٧٨٠ مليون جنيه ، كما تمثل الحاصلات الزراعية ومنتجاتها حوالى ٨٠٪ من جملة الصادرات ، علاوة على أن أكثر من ٥٦ ٪ من المتاجر المحلية تعمل فى المنتجات الزراعية .

وتتميز الخمسون سنة الماضية من ناحية الإنتاج الزراعى بأنها تعبر عن فترتين : الأولى قبل عام ١٩٥٢ ، والثانية منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن .

الزراعة قبل الثورة

كان التقدم فى القطاع الزراعى قبل قيام ثورتنا المباركة يمشى بطيئاً متعثر الخطى ، لايقوم على أساس من تخطيط أو تقييم لمشروعاته ، مما كان له أسوأ الأثر على النتائج وتأرجحها ، بين الزيادة عاما ، والنقصان أعواما ، حسبما كان يوليها المسئولون من عناية أو إهمال. فلقد تدهورت الكفاية الإنتاجية فى الزراعة وأصبحت إنتاجية الفدان متخلفة فى كثير من المحاصيل عن دول عديدة، فبلغت غلة الفدان من القمح فى مصر قبل قيام الثورة حوالى ٥٠ ٪ منها فى هولندا و٦٧ ٪ فى بريطانيا ، فى حين بلغت غلة الفدان من الأرز ٧٦ ٪ منها فى أسبانيا وإيطاليا، وذلك إذا قيست بمتوسط السنوات الخمس من ١٩٤٨ — ١٩٥٢ ، ويقدر بنحو ٤،٨٧ قنطار قطن شعر ، و ٥،١٥ إردب قمح ، و٦،٢٦ إردب ذرة شامية نيلية، و ٨،٥٣ إردب ذرة رفيعة صيفية ، و ٦،٧٢ إردب شعير ، و١،٧ ضريبة أرز صينى ، و ٦٨١ قنطار قصب السكر .وإذا أعطينا رقم ١٠٠ لمتوسط إنتاج الفدان فى الفترة بين ١٩٣٥ و١٩٣٩ لهذه المحاصيل نجد أن متوسط الفدان فى الخمس سنوات قبل الثورة قد هبط إلى ٩٣ ٪ من القطن، و٨٧ ٪ من القمح ، و٨٤ ٪ من الذرة الشامية النيلية، و ٨٢ ٪ من الذرة الرفيعة الصيفية . و٩٢ ٪ من الشعير ، و٩٠ ٪ من قصب السكر. وإلى جانب هذا النقص فى الإنتاج الزراعى فقد كان هناك فرق كبير فيما تفقده مواردنا الزراعية وخسارة واضحة لايتحملها الاقتصاد القومى ، سببها فتك الحشرات والآفات الزراعية بالمحاصيل بما لاتقل قيمته عن ٦٠ مليون جنيه سنويا ، حيث تبلغ النسبة المئوية التى تسببها ديدان ورق القطن واللوز فى محصول القطن ١٥ ٪ ، والصدأ والتفحم فى القمح من ٤ — ٨ ٪ ، والثاقبات وحشرات الحبوب المخزونة ١٣ ٪ فى الذرة ، وسوسة الأرز وحشرات الحبوب المخزونة ٣ ٪

من محصول الأرز ، والتربس والأكاروس وذبابة البصل ٣٣٪ من محصول البصل ، والثاقبات والبق الدقيق ١٠٪ من محصول القصب ، ودودة درنات البطاطس والخضار ودودة ورق القطن ١٠٪ من محصول البطاطس ، كما أن ما تسببه الحشرات كالحشرات القشرية والبق الدقيق وذبابة الثمار فى أشجار الفاكهة يقدر بنحو ١٠ جنيهات للفدان .

كما أن الثروة الحيوانية لم تسلم من هذا التدهور ، فمتوسط إنتاج الحيوان من اللبن يتراوح بين ١٥٠٠ — ٢٠٠٠ رطل فى العام ، فى حين أنه فى البلاد التى تعنى بالإنتاج الحيوانى العناية اللازمة يصل إلى ٦٠٠٠ — ٧٠٠٠ رطل فى العام .

ولقد كان لهذه العوامل مجتمعة الأثر المتسبب فى هبوط مستوى المعيشة بوجه عام ومستوى التغذية على الأخص ، فبينما كان متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية فى عام ١٩٢٩ نحو ٣٩٣ كيلو جرام ، منها ٣٣ كيلو جرام من المواد المستوردة هبط إلى ٣٤٠ كيلو جرام عام ١٩٥٢ ، منها نحو ٥٠ كيلو جرام مستوردة ، وأدى هذا إلى نقص فى نصيب الفرد من البروتين والدهون ، إلا أن هذا القدر كان لا يحصل عليه الكثير من السكان ، يشير إلى ذلك حالات نقص التغذية وأمراض سوء التغذية بين أصحاب الدخول الصغيرة بما فيهم الفلاحون الذين تقع عليهم مهمة إنتاج ما تحتاجه البلاد من غذاء .

الزراعة بعد الثورة

وظل حال الإنتاج الزراعى كذلك حتى جاءت حكومة الثورة فى يوليو عام ١٩٥٢ ، وإليها يرجع الفضل فى تنظيم عمليات الإنتاج ، فرسمت سياسة زراعية مستقرة ، محددة الخطط ، واضحة المعالم والأهداف ، إيماناً منها بأن مبدأ التخطيط فى سياستنا الزراعية هو النهج القويم ، والسبيل السليم الذى يجب سلوكه . ولقد تحددت معالم هذا التخطيط عندما وضع أول مخطط للتنمية الزراعية حيث قام مجلس الإنتاج القومى بوضع السياسة العامة لمشروعات الزراعة والرى ووسائل الإنتاج الأخرى . وعلى ضوء هذه السياسة بدىء فى تنفيذ المشروعات الإنتاجية ، ثم تولت لجنة عليا رسم برنامج تنفيذى زمنى بدىء فى عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ بالخطة الخمسية الأولى ، وكان لى شرف الاشتراك فيها .

وقد تضمنت الخطة الموضوعة للتنمية الزراعية العديد من المشروعات التى تهدف إلى زيادة الرقعة الزراعية الحالية ، ثم إلى زيادة الإنتاج الزراعى الرأسى من البقعة المزروعة من أرض الوطن ، وذلك عن طريق توفير مقومات الإنتاج العالى ، انطلاقاً من قول الميثاق الوطنى .

« هناك ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق إليها معـــركة الإنتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

« أولها : الامتداد الأفقى فى الزراعة عن طريق قهر الصحراء والبوار . إن عمليات استصلاح الاراضى الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة . إن الخضرة يجب أن تتسع مساحتها كل يوم على وادى النيل ، وينتهى الوصول إلى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه إلى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع . إن هناك كثيرين ينتظرون دورهم ليتملكوا من أرض وطنهم والمستقبل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق إلى ملكية الأرض .

« ثانيها : الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع إنتاجية الأرض المزروعة . إن الكيمياء الحيوية قد لمست ثوريا طـــرق الزراعة وأساليبها وذلك بواسطة الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور ، كذلك فإن هناك احتمالات جديدة عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح تدعيماً محققاً . كذلك فإن هناك احتمالات كبيرة وراء إعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتوزيعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

« وثالثها : تصنيع الريف اتصالا بالزراعة فذلك يفتح فيه أبعاداً هائلة لفرص العمل . وينبغى أن نذكر دائماً أن الزراعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل فى حد ذاته هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الإنسان وقيمته . وتصنيع الريف فضلا عن قدرته فى رفع قيمة الإنتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الإنتاج الزراعى فى جميع مراحله .

« إن تطوير عملية الإنتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على إيجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة تغييرا ثوريا وحاسما »

أهداف الإصلاح الزراعى

لقد بدأت سياستنا الزراعية الجديدة مع بداية الثورة بصدور قانون الإصلاح الزراعى ليرسى قواعد العدل والكفاية، وليزيل المتناقضات الاجتماعية والإنسانية التى عانى منها المجتمع قرونا طويلة . ولقد مر القانون بعدة مراحل من التطوير والتعديل فى عامى ١٩٦١ ، و١٩٦٩ ، وواجه خلال مسيرته كثيراً من المشكلات والصعاب استطاع بفضل من الله ، وتأييد كامل من الزعيم الخالد جمال عبد الناصر أن يذلل الكثير منها ويتخطاها ويحقق نتائج طيبة مما جعله منارة فى الدول الأخرى التى تسلك طريق الاشتراكية .

ولقد بلغت المساحة التى آلت للدولة بموجب قوانين الاستيلاء والمصادرة واستبدال أراضى الوقف وشراء الأراضى التى خضعت لأحكام الحراسة العامة ٩٨٨ ألف فدان . ولقد تم التصرف فى مساحة جاوزت ٨٣٨ ألف فدان منها على مدى ثمانية عشر عاما ، بالتمليك والتأجير ، استفاد من حيازتها ٤١٨ ألف أسرة قوامها مايزيد عن ثلاثة ملايين نسمة ، وبجانب هذا تم تقسيم وتوزيع أراض للتوسع السكنى لإنشاء ٣٢،٨٣٦ مسكن للمنتفعين بهذا القانون .

ولما كان الهدف الاقتصادى للإصلاح الزراعى هو تحسين الإنتاج الزراعى ورفع مستوى المشتغلين بالزراعة اقتصاديا وصحيا واجتماعيا وثقافيا ، فقد رسمت الدولة قواعد تطبيق نظام الإصلاح الزراعى بالأسلوب الذى يحقق هذه الغايات ، كما هيأت كافة الإمكانيات المادية والفنية فى جميع مراحل تنفيذه ، فقسمت الأراضى الموزعة بالشكل الذى يمكن معه تكوين وحدات استغلالية كبيرة فى دورات زراعية منتظمة . وقد خططت الدورات الزراعية هندسيا على أساس تجميع وحدات مزرعية واسعة تبلغ مساحتها فى بعض الأحيان مئات من الأفدنة بما يمكن معه استخدام الآلات فى أداء الخدمات الزراعية بما من حرث وري وصرف ومقاومة آفات وجنى وحصاد بطريقة اقتصادية ، وقد أدى هذا ولاشك إلى خفض نفقات الخدمة وزيادة غلة الفدان مع تحسين صفات الإنتاج .

إن نجاح أسلوب الإصلاح الزراعى فى مصر ، أشادت به المحافل الدولية وأخذت تنظر إليه على أنه نظرية إصلاحية هادفة على طريق التقدم والارتقاء، فجاء فى تقرير للأمم المتحدة عام ١٩٦٣ عن الإصلاح الزراعى فى مصر : أن توزيع الأرض على هذه الأسس يحقق فائدة فعلية للمستحقين ويؤمن حياتهم ، لأن هذه الأسس تترتب عليها زيادة الدخل ومضاعفة الإنتاج .

التوسع الأفقى فى الزراعة

وإذا نظرنا إلى الهدف الأول من سياسة التنمية الزراعية ، وأعنى بها زيادة الرقعة الزراعية بقهر الصحراء وإصلاح البور أينما وجد ، نجد أنه لم تكن هناك سياسة مدروسة للتوسع الأفقى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . وكانت السمة المميزة لاستصلاح الأراضى لهذا العهد عدم توفر الخبرات الفنية وضآلة المساحات المستصلحة مع قصرها على المساحات السهلة المنبسطة ، واقتصار عمليات الاستصلاح على تقسيم الأرض وإنشاء المجارى المائية بها . وبجانب هذا كان هناك انعدام شعور المشتغلين بعمليات استصلاح الأراضى بضرورة توفير المساكن والمرافق العامة والخدمات للزراعة ، وكان نتيجة هذا أن الأراضى الزراعية التى أضيفت طوال الخمسين سنة السابقة للثورة لم تتجاوز ١٢٥ ألف فدان ، أى بمعدل ٢٫٥٠٠ فدان سنويا .

وخلال العشرين سنة الأخيرة ومع قيام الثورة تغيرت تلك الصورة ، فمع بداية عام ١٩٥٣ بدىء فى دراسة الموارد المائية لتدبير موارد مائية إضافية ، ووضع برنامج عاجل لأعمال الرى لأراض جديدة ، وبدأت عملية الاستصلاح على قدر الإمكانيات المحدودة المتوفرة وقتئذ . ولقد بلغت المساحات المستصلحة منذ قيام الثورة حتى نهاية عام ١٩٥٩/١٩٦٠ نحو ٧٩ ألف فدان بمعدل نحو عشرة آلاف فدان سنويا . ولقد تولدت عن تلك الفترة خبرات وكفايات أمكن الاستفادة منها فى الفترة اللاحقة .

ولما كانت عمليات استصلاح المساحات الكبيرة تحتاج إلى جهود كبيرة ضخمة، وتنسيق بين مواردها المختلفة : الماء ، والأرض ، والمال ، واليد العاملة ، فقد وجهت الدولة لها عنايتها واهتمامها .

فمن ناحية الموارد المائية أقامت السد العالى ، ذلك المشروع العملاق الذى يوفر نحو ٧٫٥ مليار متر مكعب من المياه ، وفى ضوء هذه الكمية والكميات التى وفرتها وزارة الرى عام ١٩٥٩ ، رسمت الدولة خطة استصلاح الأراضى خلال الخطة الخمسية الأولى . وبالنسبة للموارد المادية والبشرية تم إنشاء مؤسسات وهيئات وشركات جديدة حتى تتمكن من القيام بمسئولية استصلاح المساحات التى أدرجت فى برامج الخطة الخمسية الأولى واستزراعها .

أما بالنسبة للأرض فقد بدىء مع بداية بناء السد العالى تنفيذ دراسة لحصر وتصنيف التربة لاختيار أراضى التوسع الأفقى منها ، وذلك بموجب اتفاقية عقدت لهذا الغرض بين وزارة الزراعة والصندوق الخاص التابع للأمم المتحدة ، وقد تم هذا الحصر عن طريق التصوير الجوى لمساحة ١٤٫٥ مليون فدان من الأراضى البور التى تقع على جانبى وادى النيل بين محافظتى أسوان والقاهرة ، كما شملت الدراسة الأراضى البور التى تقع غرب الدلتا وشمالها حول البحيرات وأراضى منطقة الصالحية والإسماعيلية . وفى عام ١٩٦٤ تمت هذه الدراسة ، كما تم عمل تصوير جوى لمساحة ٥٣ مليون فدان إضافية خارج الوادى وجدت منها مساحات كبيرة صالحة للزراعة لو توفرت لها مصادر المياه الاقتصادية .

ولقد بلغت جملة الأراضى المستصلحة فى الأعوام ما بين ١٩٥٢ — ١٩٧٠ نحو ٨٩١ ألف فدان تنتشر فيها ٣٠٠ قرية جديدة بها ٤٤٫٦٨٢ مسكن منتفع وعامل و٢٫٦٦٤ مسكن للعاملين إلى جانب ٢٤ عمارة سكنية ، ١٢٨ استراحة ، ٣ فنادق ، ٢٩ معسكر عمل لعمال التراحيل ، ٤٨٧ مبنى للخدمات كالمدارس والمستشفيات وغيرها .

التوسع الرأسى فى الزراعة

وإذا انتقلنا إلى الأفق الثانى من آفاق سياسة التنمية الزراعية نجد برامج محددة الأهداف تعتمد على أساس من البحث العلمى والتطبيق التكنولوجى ، وهما سبيل الوصول إلى التنمية والتطور :

(١) تحسين التربة : لما كانت الأرض هى مصدر الحياة والنماء لكل ما عليها

من نباتات أو حيوانات، بل وكل الأحياء، فمن البديهى أن تنال عناية المسئولين التى بها تم الحصر التصنيفى للمساحة المزروعة لتكون الأساس العلمى الصحيح الذى تقوم عليه سياسة التوسع الزراعى .. وقد أظهر هذا الحصر أن نسبة أراضى الدرجة الأولى عالية الإنتاج لاتتجاوز ٤,٤٥ ٪ ، وأراضى الدرجة الثانية جيدة الإنتاج ٢٧,٦٤ ٪ ، والدرجة الثالثة متوسطة الإنتاج ٣٢,٦٠ ٪ ، وأراضى الدرجة الرابعة ضعيفة الإنتاج ٧,٧٩ ٪ ، وأراضى الدرجة الخامسة البور والصالحة للزراعة ١٩,٣٧ ٪ ، وأراضى الدرجة السادسة التى تشغلها المنافع العامة ٧,٥٦ ٪ ، والأراضى غير الصالحة للزراعة ٠,٥٩ ٪ . وبذلك أمكن لكل مزارع الوقوف على صفات وخواص أرضه ، وكذلك أماكن الضعف والعيوب الموجودة فيها ، والحلول السليمة لمعالجتها واستصلاحها .

(٢) تحسين وتنويع الحاصلات الحقلية : وبالنسبة لحاصلات الحقل مصدر الغذاء والكساء للشعب ، بجانب كونها مصدر الخامات لكثير من الصناعات ، علاوة على أنها عصب كل من التجارة الداخلية والخارجية ، فقد خصص أكثر من برنامج فى خطة التنمية للنهوض بها وتحسين وتنويع مختلف أصنافها . فبدأت ببرنامج يهدف إلى تعميم التقاوى المنتقاة عالية الإنتاج ، ذات الصفات الاستهلاكية المرغوبة ، والمقاومة للأمراض فى مختلف الحاصلات الحقلية ، وخاصة محاصيل التصدير ، كالقطن والأرز والبصل ، وكذا المحاصيل الغذائية ، كالقمح والذرة والفول والعدس . وأمكن عن طريق هذا البرنامج تجديد تقاوى القطن والقمح والأرز كل عام فى السنوات الأخيرة ، وتجديد تقاوى باقى المحاصيل مرة كل سنتين . وقد بلغت كميات التقاوى المنتقاة التى أعدت من مختلف المحاصيل عام ١٩٦٩ وحده ٢,٥ مليون إردب ، أى ما يعادل ثمانية أمثال ماوزع منها عام ١٩٥٢ .

وكان نتيجة لتنفيذ برنامج التنويع وتحسين الحاصلات الحقلية المختلفة ووقايتها من الآفات والأمراض ، أن تطورت تلك المحاصيل وزاد إنتاجها زيادة معنوية ، كان لها أثرها الملموس فى اقتصادنا القومى فى تلك المرحلة المصيرية التى تمر بها البلاد .

فنهض محصول القطن نهوضاً لم تشهده البلاد فى تاريخ زراعته ، فانفردت الجمهورية العربية المتحدة بإنتاج أخر أصناف القطن جيزة ٤٥ طويل التيلة ، واحتكار

السوق الدولية ، وظهرت أصناف جديدة عالية الإنتاج لم تماثلها فيه الأصناف السابقة عليها ، كما نتجت أصناف ذات معدلات حلج قياسية ، وارتفع متوسط محصول الفدان وخاصة فى السنوات الأخيرة ارتفاعاً بارزا ، ووصل إلى أرقام قياسية لم تشهدها بلادنا فى تاريخ زراعة القطن ، فوصل فى عام ١٩٧٠ إلى نحو ٦ قناطير مترية .

وكان القمح من محاصيل الحبوب الرئيسية التى أولتها الدولة فى السنوات الأخيرة عناية خاصة ، فاتخذت بحوثه مرحلة تقدمية جديدة تهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق استنباط أصناف عالية المحصول ، ومقاومة للأمراض ، ذات صفات استهلاكية جيدة ، فظهر صنف جيزة ١٤٤ عام ١٩٥٨ ، وصنفا جيزة ١٤٧ ، وجيزة ١٥٠ عام ١٩٥٩ ، وتمتاز جميعها بتفوقها فى المحصول ، ومقاومتها العالية للصدأ الأسود . ولم تقف جهود المختصين عند هذا الحد ، بل بذلت الجهود للحصول على أصناف أحسن إنتاجاً ، وفى ذات الوقت تقاوم أمراض الصدأ الثلاث ، وقد كللت تلك الجهود باستنباط جيزة ١٥٥ ، وبدىء فى توزيعه على المزارعين عام ١٩٦٧ ، وعممت زراعته فى جميع المساحة القمحية فى موسم هذا العام ١٩٧١ .

وللأهمية الاقتصادية لمحصول الذرة الشامية ، إذ يشغل أكبر مساحة تزرع من محاصيل الحبوب تتراوح مابين ١٫٠٥ — ١٫٠٨ مليون فدان سنوياً ، فقد اختص بنصيب كبير من الجهود التى وجهتها الدولة فى السنوات الأخيرة للإنتاج الزراعى ، وبدأ المختصون منذ عام ١٩٥٢ فى تطبيق أحدث النظريات العلمية فى التربية ، ومنها نظرية قوة الهجين بهدف تحسين إنتاج الذرة . ثم بدىء بمشروع للنهوض بهذا المحصول مع بداية عام ١٩٦٥ بهدف زيادة غلة الفدان وذلك بالتوسع فى مساحة الذرة الصيفى وإحلالها محل الزراعة النيلية . وقد تبلورت نتائج هذا المشروع فى مضاعفة محصول الفدان ، فارتفعت من ٦٫٢ إردب عام ١٩٥٢ إلى نحو ١١٫٢ إردب عام ١٩٧٠ ، كما قلت كمية المستورد من الذرة حتى أمكن الاستغناء عنها نهائياً .

ولقد وجهت إلى محصول الأرز ، هذا المحصول الغذائى والتصديرى الهام ، عناية

خاصة فى السنوات الأخيرة ، ارتفعت بمتوسط إنتاج الفدان باستنباط أصناف جديدة ذات كفاية عالية ، وزيادة المساحات المزروعة بها ، مما جعله يحتل المركز الثانى بعد القطن من محاصيل التصدير . فى عام ١٩٥٣ استنبط صنف نهضة ، وفى عام ١٩٥٦ استنبط صنف عربى لغرض التصدير ، وفتحت أسواق جديدة للأرز المصرى فى الخارج . وفى عام ١٩٦٣ استنبط صنف جيزة ١٥٩ وهو يصلح لمقاومة الأملاح الضارة الموجودة فى الأراضى حديثة الإصلاح ، ويمتاز فى نفس الوقت بجودة صفاته . وفى عام ١٩٦٩ استنبط صنف جيزة ١٧٠ ليحل محل الصنف نهضة فى بعض مساحات الأرز بالمناطق التى تلائم ظروفها الجوية زيادة انتشار الإصابة بمرض اللفحة . ونتيجة لذلك كله احتلت الجمهورية العربية المتحدة المرتبة الثالثة بين دول العالم من حيث الجدارة الإنتاجية لمتوسط محصول الفدان ، إذ بلغت عام ١٩٧٠ نحو ٢,٣ ضريبة .

ويعتبر قصب السكر المحصول الرئيسى لسد حاجة البلاد من السكر وقيام العديد من الصناعات ، ولذا فقد أولته حكومة الثورة عناية كبيرة باستنباط أصناف جديدة متفوقة فى المحصول ونواتج السكر ، ذات صفات زراعية جيدة ، مبكرة فى النضج ، ومقاومة للأمراض والآفات ، وبالتوسع فى زراعته بمناطق إنتاجه ، وتغطية جميع المساحة المزروعة بالتقاوى المنتقاة من الأصناف الممتازة . وكان نتيجة لذلك أن استنبط عام ١٩٥٦ صنف ٣١٠ ، وجيزة س ٥٤/٩ وهو أول صنف استنبط من البذرة فى الجمهورية العربية المتحدة وبدىء توزيعه على الزراع عام ١٩٦٨ ليحل محل الصنف ٤١٣ متأخر النضج . ولقد ترتب على ذلك أن ارتفع متوسط إنتاج محصول الفدان من ٣٨ طنا عام ١٩٦٨ إلى ٤٠ طنا عام ١٩٦٩ . ولقد بلغ محصولنا فى عام ١٩٧٠ أرقاما قياسية لم تتحقق من قبل ، سواء بالنسبة لكمية القصب أو السكر الناتج ، فقد بلغت كميات القصب المعصور فى الموسم الأخير ٥ مليون طن أنتجت ٥٤٦ ألف طن سكر مقابل ٣,٤ مليون طن قصب ، ٣٨٨ ألف طن سكر عام ١٩٦٧ ، أى بزيادة قدرها ٤٪ من إنتاج السكر .

(٣) الحاصلات البستانية : وإذا تركنا الحاصلات الحقلية لنلقى نظرة على سياسة إنتاج الفاكهة نجد أن الحاصلات البستانية حظيت بعناية الدولة فى خطة التنمية ، وتضاعف الاهتمام بها متمثلا فى ارتفاع مساحة الفاكهة من ٩٤ ألف فدان عام ١٩٥٢

إلى ٢٢٢ ألف فدان عام ١٩٧٠ ، والخضر من ٢٥٢ ألف فدان إلى ٧١٤ ألف فدان فى نفس الفترة. تضاف إلى هذا مساحات واسعة من الزهور، ونباتات الزينة، والنباتات الطبية والعطرية ، إذ رسمت سياسة دائمـــة للتوسع فى زراعة كل محصول على أسس فنية تحقق الحصول على أحسن غلة ممكنة من الفدان وبأقل تكاليف .

وتحتل الموالح مكان الصدارة فى مجال الفاكهة ، نظرا لاعتياد جمهور الزراع على زراعتها ورعايتها وقلة الآفات التى تصيبها ، بجانب سهولة علاجها، هذا بالإضافة إلى سهولة تسويقها محلياً . وأمكن فى السنوات الأخيرة نتيجة للبحوث العلمية استنباط أصناف جديدة ذات صفات جيدة ، وتخليص الأصناف التجارية من الأمراض الفيروسية ، الأمر الذى أصبحت معه الموالح من فواكه التصدير الهامة ، إذ بلغت الكميات المصدرة منها عام ١٩٦٩ نحو ٨٥ ألف طن، وينتظر أن ترتفع إلى رقم أكبر فى السنوات القليلة القادمة بعد أن ارتفعت مساحتها إلى ١٤٩ ألف فدان .

وأخذت باقى محاصيل الفاكهة تلقى العناية اللائقة بها وحددت مناطق لتركيز كل منها ، وفقاً لاحتياجاتها المناخية والأرضية ، حتى تعطى أكبر محصول يمتاز بصفات جيدة ، فنجد العنب فى الأراضى الجديدة المستصلحة فى القطاع الشمالى لمديرية التحرير ، ومنطقة مريوط للاستفادة من الإنتاج فى التصدير وتصفيح الزبيب والنبيذ، وزادت صادراته من ٤٧ طن قبل الثورة إلى ١٦٩ طنا . والكمثرى تتركز فى محافظة البحيرة بصفة خاصة . والموز وتتركز زراعته فى محافظات القليوبية والمنوفية والبحيرة . والمانجو وتتركز زراعتها فى الشرقية ، وزادت صادراتها من ١٠٣ طن إلى ٢٠٠ طن عام ١٩٧٠ .

أما الخضر فقد كان للخصائص الجغرافية والمناخية دخل كبير فى تصدر الجمهورية العربية المتحدة مجال إنتاج الخضر بين كافة الدول فى البحر الأبيض المتوسط . ولقد اتجهت الدولة سياسة زراعة كل محصول فى المنطقة والتربة الملائمتين لنموه ، تحقيقاً لأكبر عائد مجز للمنتج لتغطية الاستهلاك المحلى ، وتصدير الفائض، بجانب تحسين الأصناف واستنباط السلالات الجديدة الملائمة لظروفنا

المحلية ، مع إكثار تقاويها لتوزيعها على الزراع ، وتحسين المعاملات الزراعية حتى يصل إنتاجها إلى الحـــد الأقصى ، وكان نتيجة ذلك الارتفاع بمستوى الإنتاج .

ويأتى فى مقدمة محاصيل الخضر الطماطم حيث بلغت المساحة المزروعة فى عام ١٩٧٠ نحو ٢٤١ ألف فدان أنتجت نحو ١,٥٥٠ مليون طن، وارتفع المصدر منها من ٢٠٠ طن قبل الثورة إلى ٦٠ طن بعدها . والبطاطس، وتعتبر محصول الخضر الرئيسى للتصدير ، قد قفزت مساحتها إلى نحو ٧١ ألف فدان عام ١٩٧٠ ، وارتفع إنتاجها إلى نحو ٤٨٨ ألف طن ، وارتفع المصدر منها من ٧ آلاف طن قبل الثورة إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩٦٩ . والفاصوليا ، وقد أخذت طريقها كسلعة تصديرية فى السنوات الأخيرة ، ارتفعت مساحتها إلى نحو ٩ آلاف فدان ، وأنتجت نحو ٣١ ألف طن عام ١٩٧٠ .

ولقد أسهمت البحوث وسياسة إنتاج الخضر فى السنوات الأخيرة للنهوض بمحصول الثوم والخرشوف ليصبحا من محاصيل التصدير ، فزادت مساحة الثوم إلى ١٢ ألف فدان ، أنتجت ١٦ ألف طن عام ١٩٦٩ ، وزرع من الخرشوف فى عام ١٩٦٤ نحو ألفى فدان أنتجت أكثر من ١٢ ألف طن ، وارتفع المصدر منه من ٢٠ طنا قبل الثورة إلى ٤٠٠ طن بعدها .

هذا ، كما نشطت زراعة الزهور ونباتات الزينة مما جعل الإنتاج يلبى طلبات المستوردين فارتفع رقم التصدير منها إلى ١٥٠ طنا .

(٤) وقاية المزروعات ومكافحة آفاتها : لقد أولت حكومة الثورة مكافحة الآفات الزراعية اهتماما كبيراً بحسبانها تشكل خطرا كبيراً على اقتصادنا القومى ، فوضعت الوزارة برنامجا لمكافحة الآفات الزراعية لجميع الحاصلات الزراعية على مدار السنة ، وفقاً لما تسفر عنه النتائج النهائية لتجارب البحوث العلمية فى هذا المجال ، وبعد مناقشتها وإقرارها من اللجنة العليا لمكافحة الآفات . وقد تم فى السنوات الأخيرة عمل حصر شامل لأنواع الحشرات بالجمهورية ، سواء منها ما يصيب الحاصلات الزراعية أو ما يتخذ عوائله من النباتات البرية ، مع تصنيف وتعريف

جميع هذه الحشرات ، كما أدخلت الوزارة أحـــدث وسيلة لمقاومة الآفات بالكيماويات وهى الرش بالطائرات حيث بدأ استعمالها فى رش آفات القطن منذ عام ١٩٦٧ .

ولما كانت أعمال مكافحة الآفات الزراعية تحتاج إلى دراسة وخبرة فى جميع خطوات تنفيذها تحقيقاً لنتائج فعالة وحاسمة ، فقد رسمت الخطة لتدريب المهندسين والمشرفين الزراعيين على مختلف عمليات المكافحة بمراكز التدريب . وحتى تقوم الجمعيات التعاونية برسالتها على خير وجه ، فقد عملت الوزارة فى عهد الثورة على توفير آلات المقاومة والمبيدات اللازمة التى تقررها اللجنة العليا لمكافحة الآفات على أساس أن تقوم بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بتمويل تلك الجمعيات وسد احتياجاتها من مستلزمات لجان المكافحة من آلات ومواد كيماوية، علاوة على سلف المقاومة . وبهذه الطريقة أصبحت المبيدات والآلات موجودة فى مخازن الجمعيات بالقرى ، ولدى بنوك التسليف بالمراكز .

ولقد كان لتنفيذ نظام مكافحة الآفات فى السنوات الأخيرة أن زادت مساحات الزراعات الحقلية التى كوفحت فيها الآفات من نحو ١٦٥ ألف فدان عام ١٩٥٢ إلى ١١ مليون فدان عام ١٩٧٠ ، كما زاد عدد أشجار الفاكهة المعالجة من نحو ٣ ملايين شجرة عام ١٩٥٢ إلى نحو ٢٨ مليون شجرة عام ١٩٧٠ مما ساعد كثيرا على زيادة محصول الفدان ودرء خطر داهم كان لاشك واقعا إذا ما أهمل العلاج .

(٥) تنمية الثروة الحيوانية : وفى هذا المضمار شملت خطة التنمية التى وضعتها البلاد فى العشر سنوات الأخيرة عددا من المشروعات تستهدف تحسين الحيوانات والأغنام والدواجن وزيادة إنتاجها عن طريق التحسين ، يندرج تحت تلك المشروعات توفير طلائق الجاموس واستيراد الأبقار الفريزيان، وتحسين الأبقار الدمياطى ، واستيراد أغنام المارينو . ولقد اتسمت فترة مابعد الثورة بنشاط واضح فى مجال البحوث والدراسات والتجارب حيث إنها الدعامة التى يقوم عليها تقدم الإنتاج الحيوانى فى كافة ميادينه. ونظراً للنهضة الاشتراكية التى شملت جميع قطاعات الإنتاج والعمل ، الأمر الذى أدى إلى تحول اللحوم من سلعة كمالية إلى

حق غذائى تتطلع إليه طبقات شعبية كبيرة، أن ارتفعت أسعار اللحوم فى السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك لزيادة القوة الشرائية لدى الفلاحين فى الريف، فقد صرف للفلاحين من مزارعى القطن على مستوى الجمهورية عام ١٩٦٩/١٩٧٠ مبلغ ٨٢ مليون جنيه مقابل ٦٨ مليون جنيه عام ١٩٦٨/١٩٦٩ ، و٥٤ مليون جنيه عام ١٩٦٧/١٩٦٨ ، و٤٧ مليون جنيه عام ١٩٦٦/١٩٦٧ نتيجة زيادة محصول القطن من جهة وزيادة متوسط صافى المنصرف عن القنطار الواحد للمزارع . هذا بجانب زيادة القوة الشرائية لدى العمال نتيجة حصولهم فى السنوات الأخيرة على حصصهم كاملة من أرباح مصانعهم فى معظم المؤسسات والهيئات والشركات الصناعية ، علاوة على أن الزيادة فى أعداد القوات المسلحة أدى إلى زيادة استهلاك اللحوم ، كما أن كمية اللحوم المستوردة من الخارج أخذت تتدرج فى التناقص فى الأعوام الأخيرة حيث بلغت عام ١٩٦٠ أكثر من ٢٢ ألف طن، وكانت ١٦ ألف طن عام ١٩٦٦، ثم أخذت فى التناقص حتى بلغت ٤١٢٥ طنا عام ١٩٦٨ ، وحتى شهر أكتوبر ١٩٦٩ لم تستورد الحكومة أية كمية من اللحوم، وتبعا لذلك تصاعد عدد مذبوحات المجازر من المواشى المحلية من ١٠٧ ألف طن عام ١٩٦٥ إلى ١٤٣ ألف طن عام ١٩٦٨.

ولم تكن بمعزل عن المشكلة وتطورها، وعملا على تخفيفها والحد من ارتفاع أسعارها ، كان التوسع فى مشروعات زيادة إنتاج اللحوم والدواجن بالمؤسسة العامة للحوم والألبان ، ومؤسسة الدواجن ، ومؤسسة تنمية واستغلال الأراضى المستصلحة ، والجمعيات التعاونية المتخصصة إلى أقصى ما تستوعبه إمكانياتها . بجانب العمل على توفير اللحوم باستيراد الحيوانات الحية والمذبوحة ، واتخاذ خطوات إيجابية للعمل على توفير الأعلاف للمربين وذلك بما يسمح بتعميمها أو طرحها للمربين بشروط معينة .

ويشمل نشاط المؤسسة العامة للحوم والألبان التى أنشئت عام ١٩٦٤ تنفيذ العديد من المشروعات فى مجالات عملها، وهى إنتاج اللحوم والألبان وإنتاج الصوف الناعم ، وقد تعددت أوجه النشاط فى كل مجال تحقيقا للمرونة اللازمة . ويتضح أثر قيام المؤسسة إذا ماعلمنا أنه من يوليو ١٩٦٥ إلى يوليو ١٩٧٠ حققت الكثير فى مجالات عملها الرئيسية الثلاثة الكبيرة فبلغت جملة الأعداد التى تقوم

المؤسسة بتربيتها وتسويقهـــا مع الأجهزة المتعاونة معها بالقطاع التعاونى ١٦٥,٥٥٥ رأساً ، جملة أوزانها الحية ٥٦,٥٥٥ طنا تمثل نحو ٣٠ مليون كجم من اللحم . كما أنتجت نحو ٢٩,٥ مليون كجم لبناً ، تم تسويقها لشركات تصنيع الألبان التابعة للقطاع العام بأسعار تقل بنحو ٣٠٪ من أسعار السوق ، كما سوقت ووزعت ٢,٣٠٠ رأس ماشية ممتازة فى إنتاج اللبن . أما فى مجال إنتاج الضأن والصوف الناعم فقد زاد إنتاجها من الصوف المرينو الناعم على ٢٩٠ ألف كجم سلمت لشركات تصنيع وغزل الصوف التابعة للقطاع العام بأسعار تقل بنحو ٥٠٪ عن أسعار استيرادها من الخارج ، محققة وفراً فى العملات الصعبة يصل إلى ضعف قيمتها التسويقية . كما بلغت جملة الأوزان الحية التى تم تسويقها من الأغنام ٢١ ألف رأس أو ما يزيد عن ٨٢٥ طنا ، تمثل نحو ٤٩٥ ألف كجم من لحم الضأن .

ومن الطبيعى عندما فكرنا فى حل أزمة اللحوم أن يكون الاتجاه إلى الدواجن لقصر دورة تربيتها ووفرة إنتاجها وعدم احتياجها لأرض تزرع بمحاصيل الأعلاف المختلفة فأنشئت عام ١٩٦٤ مؤسسة الدواجن . ويشمل نشاطها عدة مشروعات خاصة بالنسمين ، والبيض ، وإكثار الكتاكيت والرومى والبط والأرانب . ويهدف مشروع النسمين إنتاج دجاج بدارى المذبيح الذى يتميز بسرعة نموه وزيادة حجمه حيث تصل الدجاجة إلى وزن يزيد عن الكيلوجرام فى ظرف ٨ أسابيع . ويقصد بمشروع البيض إنتاج بيض المائدة ، وبهدف إنتاج ١٨٠ مليون بيضة على مراحل حيث تستهدف المرحلة الأولى إنتاج ٦٠ مليون بيضة سنويا . ويهدف مشروع إكثار الكتاكيت إلى إنتاج كتاكيت من السلالات المحلية وتوزيعها على المربين عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية والمجالس القروية . أما مشروع الرومى فيهدف إلى إنتاج بدارى مسمنة وتوزيع كتاكيت على المربين . ويهدف مشروع البط إلى إنتاج كتاكيت وتوزيعها على المربين وإنتاج بدارى مسمنة للأكل . ويهدف مشروع الأرانب إلى إنتاج أرانب للتربية والأكل .

وحتى تقوم مؤسسة الدواجن على أسس علمية واقتصادية سليمة تضمن لها النجاح فقد أخذت بالنتائج التى وصلت إليها الدول المتقدمة فى هذه الصناعة من ناحية

أجود السلالات وأحدث أساليب التربية ، آخذة فى حسبانها إقامة مشروعاتها على القواعد العلمية السليمة . ولقد ساهمت المؤسسة فى تفريخ أزمة اللحوم بما وفرته من الدواجن ، فارتفع إنتاجها من البيض من ١٢ مليون بيضة عام ١٩٦٧ إلى ١٨ مليون بيضة عام ١٩٧٠ ، ومن الكتاكيت من ٦,٥ مليون إلى ١١ مليون كتكوت ، ومن بدارى التسمين من ٥,١ مليون إلى ٧,٦ مليون فى نفس الفترة ، كما ارتفعت كتاكيت الرومى الموزعة من ٣٤٢٩ إلى نحو ١٠٨ ألف ، ومن الديوك والفراخ من ٧ آلاف إلى ٧١ ألف . أما البط فزاد الموزع من الكتاكيت من ٧٦ ألف إلى ٣٢١ ألف ، والبط المسمن من ٦١ ألف إلى ٤٨٠ ألف . وبجانب هذا زاد إنتاج الأرانب من ٨٢ ألف إلى ٦٧ ألف ، والمباع منها من ٣ آلاف إلى ٢٠ ألف وذلك كله فى الفترة مابين عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ .

وتجرى خطة المؤسسة المستقبلة لترفع بإنتاجها من البيض إلى ١٨٠ مليون بيضة سنويا ، ومن بدارى التسمين إلى ٢٤ مليون بدرية .

(٦) وقاية الثروة الحيوانية : كانت العناية بالثروة الحيوانية وما يؤدى لها من خدمات فى سنوات ماقبل الثورة تكاد تكون مقصورة على وقايتها من الأمراض الوبائية ، وخاصة مرض الطاعون البقرى ، والتسمم الدموى ، وطاعون الخيل ، ثم رعاية الحيوانات الحكومية والمحافظة عليها . أما حيوانات صغار الزراع والمواطنين فلم تكن موضوع اهتمام .

ولذلك كان قيام الثورة عام ١٩٥٢ بمثابة إشراقة الفجر بالنسبة للخدمات البيطرية ، إذ وجهت إليها الدولة الكثير من عنايتها ، ووضعت عدة مشروعات للنهوض بها كى تسهم بنصيبها فى تحقيق زيادة الدخل القومى . فكان مشروع مراكز رعاية الحيوان ، الذى بدىء تنفيذه عام ١٩٥٤/١٩٥٥ — بعد قانون الإصلاح الزراعى — باكورة مشروعات الثورة فى مجال الثروة الحيوانية ، تلته عدة مشروعات لاستكمال رسالته فى هذا المجال ، من بينها : تعميم التلقيح الصناعى ، واستكمال المستشفى البيطرى بالعباسية ، ومشروع النهوض بحدائق الحيوان بالجيزة .

ويتضمن مجال الوقاية البيطرية مشروعات التحصين ضد الطاعون البقرى ، ومكافحة الأمراض الوبائية ، ومراكز تحصين الدواجن ، والنهوض بالمحاجر البيطرية .

(٧) التعاون الزراعى والإقراض التعاونى : وتتميز روح الحياة فى العشرين سنة الأخيرة بالأخذ بالتعاون سبيلا ووسيلة لزيادة الإنتاج ، وتحرير الفلاح الصغير من شتى طرق الاستغلال ، بعد ما تغير نظام الملكية وصدور قوانين الإصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية الأخرى متيحة لصغار الزراع والمصريين الحصول على نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ولم تكن الجمعيات التعاونية فى فترة ماقبل الثورة غير همزة وصل بين كبار الزراع والذين سيطروا على هذه الجمعيات وسخروا خدماتها ومقدراتها لمصالحهم الشخصية ، لما كان لهم من سيطرة سياسية واجتماعية أوجدتها الظروف السياسية ، ولم يكن نشاط هذه الجمعيات يخضع لبرامج أو خطط مدروسة تحقق تكامل الخدمات وترابطها فى مختلف مراحل الإنتاج الزراعى .

ولقد التزمت الدولة فى عهدها الجديد بإقامة التنظيم التعاونى ورعايته ، رابطة بينه وبين نظام الإصلاح الزراعى لما يقيمه النظام التعاونى من إمكان الانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير ، إلى جانب تقليل نفقات الإنتاج .

وبعد أن أصبحت الجمعيات التعاونية وسيلة الدولة لتنفيذ السياسة الزراعية العامة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اتخذت عدة إجراءات منذ عام ١٩٦٨ لتطوير التعاون والنهوض به لتحقيق آمال الفلاحين وإعادة ثقتهم فى تعاونياتهم ، فصدر قانون التعاون الجديد عام ١٩٦٩ متضمنا القواعد التى تكفل شعبية التعاون وتحقيق أهدافه ، لتحسين مستوى معيشة الفلاحين ، ورفع مستواهم الاقتصادى بالوسائل الاقتصادية التى تواجهها الجمعيات التعاونية الزراعية ، ولتنمية الإنتاج الزراعى ، واستكمال البنيان التعاونى من الجمعية التعاونية المحلية حتى الاتحاد التعاونى المركزى .

ولقد كان الائتمان الزراعى قبل عام ١٩٥٢ مقصورا على الملاك حيث إن الملكية كانت أساساً للضمان ، وتميز بذلك باقتصار خدماته على طائفة معينة من كبار الملاك ، وإن كان ظاهره فى شكل تعاونى .

وما أن قامت الثورة حتى كانت بداية سياسة ائتمانية اشتراكية جديدة ونهاية سياسة قامت فى إطار رأسمالى، فتطور أسلوبه منذ عام ١٩٥٧ من الصورة الفردية إلى التعاونية لكافة المزارعين من ملاك ومستأجرين، سبيله فى ذلك الجمعيات التعاونية الزراعية، معتمدة على كفاية الإنتاج فى الضمان. وهذا الأسلوب يستند إلى مبادىء اشتراكية تعاونية يأتى فى مقدمتها قصر تعامل بنك التسليف على الجمعيات التعاونية، وتقديم التسهيلات الائتمانية للمستأجرين الذين لا تتجاوز حيازتهم ٣٠ فدانا بضمان المحصول ، وصرف القروض العينية والنقدية إلى الزراع فى قراهم بغير حاجة إلى انتقالهم لوحدات البنك فى المراكز والمدن ، مع إعطاء البنك نوعا من الإشراف لضمان تنفيذ هذه السياسة ، بجانب العمل على تدعيم الجمعيات التعاونية، واستكمال مقوماتها الذاتية ليتكون مجلس إدارتها على أسس اشتراكية .

تلك ملامح تطور السياسة الزراعية خلال النصف قرن الأخير ، ولكن يجدر بى هنا أن أنوه بأن السياسة الزراعية خلال الثلث الأخير من تلك الفترة خططت على أساس من العلم والتجربة بحيث تستوعب ما يصادفها من عقبات فتذللها وتتخطاها فى يسر وسهولة تحقيقا للصالح العام ، ولصالح المنتجين ، ولعل أبرز مثل على ذلك تلك المشروعات التى نفذت والتى كانت مدرجة فى مشروع التنمية تحقيقا لزيادة الإنتاج والارتفاع بمستوى الدخول والقدرات والكفايات الإنتاجية، وهى:

(١) مشروع تحسين خصوبة التربة وصيانتها من التدهور : فحينما أثبت الحصر التصنيفى للأراضى الزراعية أن نسبة أراضى الدرجة الأولى لا تتجاوز ٥٪ ، فى حين أن نسبة أراضى الدرجتين الثانية والثالثة تتجاوز نسبتها ٥٠٪ كان لا بد من حركة سريعة للارتفاع بكفاية الأراضى الزراعية ، وفى نفس الوقت المحافظة على خصوبتها . فبدأنا بتنفيذ تجربة إرشادية رائدة عام ١٩٦٨ وضعت فيها أعمال التحسين موضع الاختبار فى محافظات الشرقية وكفر الشيخ والقليوبية، وتمت أعمال التحسين اللازمة لمساحة ٢،٠١٤ فدانا حسبما ثبت من تشخيص الضعف

لكل بقعة على حدة ، وشملت أعمال التحسين الأساسية استكمال شبكات الصرف الحقلى ، وحرث تحت التربة وإضافة الجبس الزراعى ، وغسيل الأملاح . وكانت نتائج تلك الأعمال وانعكاسها على زيادة المحصول فوق كل التصورات ، مما شجع على التوسع فى التجربة فى العام التالى. ولمس أثر هذا المشروع الزراع ، ونال تأييد جميع الجهات المسئولة واهتمامها البالغ ، فصدرت توصيات مجلس الأمة والمؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى بإعطاء الأسبقية الأولى لهذا المشروع بين مشروعات القطاع الزراعى من تخصيص مايلزمه من استثمارات وإمكانيات .

وتستهدف خطة الوزارة تحسين مليون فدان فى خمس سنوات ، بدأت منذ سنة ١٩٧٠ ، ويستكمل تحسين باقى المساحات المتوسطة والضعيفة — والتى تقدر بنحو ٢,٥ مليون فدان أخرى — على مدى العشر سنوات التالية .

(٢) مشروع تسوية أراضى الحياض : وهو المشروع المباشر لقيام السد العالى . وبلغت المساحة التى تحتاج إلى تسوية نحو ٨٦,٥٠٠ فدان ، تم حصرها عام ١٩٦٧ ، وهى تقع فى محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان . وقد تمت تسوية ٦٠ ألف فدان ، وينتظر الانتهاء من باقى المساحات خلال العام الحالى .

(٣) مشروع القرى الإرشادية : لقد تطور الإرشاد الزراعى فى ظل ثورتنا الاشتراكية عملا على جذب الزراع وكسب ثقتهم ، وليتعاونوا صادقين مع المرشدين الزراعيين لتحقيق الهدف . ولقد كان النجاح الذى حققته الحقول الإرشادية — من زيادة الإنتاج بنسبة كبيرة فى مختلف المحاصيل — خير حافز على التوسع فى الحقول والمجتمعات على نطاق أوسع بحيث يشمل محصولا معينا فى زمام قرية معينة ، حتى يمكن أن يسير العمل الإرشادى بمفهوم جديد يزيد من قدرته وفعاليته فى نشر التوصيات والنتائج والبحوث ، وهذه هى القرى الإرشادية .

وقد بدأ تطبيق نظام القرى الإرشادية بمحافظة الشرقية عام ١٩٦٦ ، ثم تزايد عدد القرى عاما بعد عام ، وخاصة فى محافظات الوجه القبلى بحسبانها أشد حاجة إلى هذا النوع من الإرشاد . وفى عام ١٩٦٩ طورت فكرة القرى الإرشادية بصورة يبرز فيها أثر ونتائج اتباع التوصيات الفنية أكثر وضوحا . فهناك تجربة رائدة فى مساحة ٤٢ ألف

فدان تشمل ٦ مراكز بمحافظة الشرقية زرعت الأذرة ، وتساهم فيها الوزارة بنصف تكاليف الخدمة الآلية حتى يمكن إتمام الزراعة فى المواعيد المحددة، وكذا يصرف ثمن التقاوى لمن يرغب من الزراع فى استعمال تقاوى الوزارة ، هذا بجانب صرف جوال سماد كيماوى للفدان بالأجل، علاوة على الكميات المقررة ، مع تخفيض سعره ٢٥ ٪ ، كما تقوم المقاومة للآفات فى الحصول على أساس علمى تطبيق حيث تزرع حقول للتنبؤ بالإصابة بالثاقبات بمناطق متفرقة ، وعروات مبكرة لتحديد مدى الإصابة، ومواعيد الرش، وتساهم الوزارة بنصف تكاليف المقاومة فى المساحات والعروات التى تشير حقول التنبؤ بضرورة علاجها .

(٤) الثورة الخضراء :

ا — زراعة الأقماح المكسيكية : اتجهت بحوث القمح إلى استغلال عوامل القصر فى إنتاج الأصناف القصيرة وفيرة الغلة التى تتميز بمقاومتها الرقاد واستجابتها لمعدلات التسميد العالية، للاستفادة منها بإدخالها فى تهجينات بينها وبين الأصناف المحلية بهدف الحصول على أصناف قصيرة وفيرة الغلة، تستجيب لمعدلات التسميد العالية ، وتتمتع بمقاومة عالية لأمراض الصدأ الثلاثة التى تفتقر إليها الأصناف الحالية والمستوردة ، فكان نتيجة ذلك أن تم استنباط عدد من السلالات القصيرة أثبتت التجارب الأولية تفوقها على الصنف جيزة ١٥٥ بحوالى ١٥ ٪ . وهى الآن فى مرحلة الإكثار الأولى تمهيدا لإكثارها والإسراع فى توزيعها تحقيقا لفائدتها وإسهاما فى رفع غلة الفدان .

ب — زراعة الأقطان الأمريكية : وقد دعت الحاجة فى السنوات الأخيرة إلى ضرورة تجربة زراعة الأقطان الأمريكية فى بلادنا فى الصعيد الأعلى على وجه التحديد ، نظرا لاحتياج الوجه القبلى إلى أصناف من القطن عالية المحصول ، شديدة التبكير فى النضج ، وهى صفة تتوافر فى كثير من الأصناف الأمريكية قصيرة التيلة .

وفى عام ١٩٦٩ بدأت الوزارة فى تجارب لاختبار عدة أصناف من هذه الأقطان لتحديد أعلاها محصولا بالمقابلة مع الأصناف المصرية المزروعة فى المنطقة

وكانت هذه الأصناف هى : كوكر كارولينا كوين، وستونفيل ٦٢، وستونفيل ٧ ، وكوكر . وقد بنيت نتائج التجارب التى كان آخرها التجربة الموسعة فى مساحة ٣٠ فداناً بأراضى الإصلاح الزراعى بالمطاعنة عام ١٩٧٠ تفوق محصول القطن الزهر فى ثلاثة من هذه الأصناف هى : كوكر كارولينا كوين ، وستونفيل ٦٢ وستونفيل ٧ على أعلى الأصناف المصرية وهو جيزة ٦٧ بما يتراوح بين ١,٥٢ — ١,٨٣ قنطار للفدان ، فى حين كانت هذه الزيادة بالمقارنة لصنف جيزة ٦٦ ، تتراوح بين ٤,٠٥ — ٣,٣٩ قنطار للفدان ، وبالنسبة للصنف دندرة تتراوح بين ١,٩٥ — ١,٣٦ قنطار للفدان . وقد رأت الوزارة استكمال البحوث فى موسم ١٩٧١ الحالى بزراعة مساحة ألف فدان بهذه الأصناف فى ثلاثة مناطق بالوجه القبلى للمقارنة مع الأصناف المصرية، وكذا بعض أصناف أخرى رئى استيرادها وتجربتها فى نطاق ضيق حتى تتكامل الصورة اللازمة لتعميم الأصناف وزراعتها على نطاق واسع .

تلك هى ملامح السياسة الزراعية على مدى خمسين عاما تنقسم إلى فترتين مميزتين. الأولى قبل الثورة ، والثانية بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ .

ولاجدال فى أن المتتبع للزراعة فى جمهوريتنا العزيزة خلال هذه السنين الطويلة ليلمس بصفة عامة على مدى الثمانية عشر عاما الأخيرة ، وفى السنوات الأخيرة بصفة خاصة، التطور والتقدم اللذين شملا الزراعة والنهضة والنماء، واللذين عما الإنتاج الزراعى .

إن من الإنصاف وإحقاقا للحق أن نقول دون مواربة إننا ما كنا لنصل إلى ما بلغناه من تطور وتقدم إلا فى ظل ثورة بناة سداها الأخلاق والإيمان ، ولحمتها الارتقاء بمستوى المعيشة لمختلف أبناء الشعب .

* * *